د. أسعد غانم *

تداعيات الانتفاضة إسرائيلياً

لانتفاضة الأقصى أوجه عدّة وشائكة تتعلق أساساً بالمتغيرات الجارية على الشارع الفلسطيني الذي يوقد الانتفاضة ويعاني منها في آن واحد، ولها بالتأكيد تأثير بعيد المدى على الشعوب العربية عموماً، التي خرجت عن بكرة أبيها لتحيّي الانتفاضة ولتشد ازر الشعب الفلسطيني المنتفض ضد المحتل الاسرائيلي. كما ان لها تأثيرات اساسية على السعي لحل الصراع حلاً نهائياً أو مرحلياً يبدو من التحركات السياسية الأميركية والأوروبية المنسقة مع القيادات الاسرائيلية والفلسطينية والعربية. كل هذه الأوجه لتأثيرات الانتفاضة تم شرحها حتى التعمق بها في تحليلات يومية تصدر في الصحف ووسائل الاعلام المختلفة، كما في الندوات الجامعية والحلقات البيتية أو ما شابه. بالمقابل فإنني أعتقد أني لا أخطئ كثيراً إذا ادعيت انه لم ترد حتى الآن (باللغة العربية) ولا محاولة جدية، ولو أولية، لتقديم رد الفعل الاسرائيلي الداخلي على أحداث انتفاضة الأقصى التي اندلعت أوائل شهر تشرين الأول ٢٠٠٠. هذا رغم وجود اهتمام عربي يتسع يومياً، بالنواحي المختلفة للشارع الاسرائيلي، ورغم وجود متواضع لبعض المهتمين العرب والفلسطينيين بالقضايا الاسرائيلية.

مثل هذا التقييم للوضع الاسرائيلي يجب أن ينطلق من الحقيقة التي مفادها أن رصد الوضع الاسرائيلي العام على ضوء انتفاضة الأقصى يشير بشكل واضح الى ان كل جوانب الحياة الاسرائيلية «السياسية، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، الخ» تتداعى وتتأثر بالانتفاضة الفلسطينية.

وهذه المقولة رغم كونها اشارة عامة إلاّ انها تنطلق من حقيقة واضحة للعيان من مجرد متابعة الاعلام الاسرائيلي المرئي والمكتوب. والحقيقة هي ان هذه السطور الموضوعة ادناه لا تستطيع ان تشكل اجمالاً كافياً وشاملاً وشافياً لكل من يهتم بالصراع والظروف الاسرائيلية العامة، لكنه يمكن المسائل المطروحة أدناه ان تشكل بداية متواضعة لمدخل عام لفهم الوضع الاسرائيلي الذي نشأ في الأشهر الثلاثة الأخيرة، وربما الاشارة بشكل أوّلي الى ظواهر اسرائيلية عامة يجب أن نهتم بها كفلسطينيين وكعرب، لأنها جزء من عملية الفهم المطلوبة للسلام والحرب معاً. وبسبب قناعتي بأن اسرائيل ظاهرة طويلة الأمد، لا بد من أن نشكل نحن العرب والفلسطينيين، خصوصاً الجزء الذي يعيش داخل اسرائيل من الشعب الفلسطيني، جهازاً علمياً تطبيقياً يبحث في القضايا الاسرائيلية ويرشد متخذ القرار العربي والشارع العربي عبر وسائل الاعلام المختلفة لفهم المجتمع الاسرائيلي وتشكيلاته ومشاكله.

الظواهر الأساسية التي بودي الإشارة إليها من خلال هذا التقديم للوضع الاسرائيلي على ضوء انتفاضة الأقصى تخص مجالين أساسيين: «الديمقراطية المستقرة»، «السلام المنشود اسرائيلياً».

* محاضر في قسم العلوم السياسية - جامعة حيفا

الديمقراطية المستقرة:

جرت العادة على الصعيد السياسي الاسرائيلي ومكملاته في الاعلام الاسرائيلي والأكاديمية الاسرائيلية على عرض النظام السياسي الاسرائيلي على أنه «ديمقراطي غربي» معتمدين (الذين ايدوا ذلك) على أساسين علميين لتسويق هذه الرؤية الاسرائيلية الذاتية. الأول: وجود نظام ديمقراطي رسمي (شكلي) يضم اجراء انتخابات دورية، فصل سلطات وصحافة حرة، الثاني: كون النظام السياسي مستقراً. ولقد شاركتُ أنا وبعض زملائي في الأكاديمية في شرح وجهة نظرنا القائلة بأن اسرائيل هي دولة اثنوقراطية (دولة المجموعة الأثنية الواحدة) وليست دولة ديمقراطية (دولة الشعب / المواطنين)، وبأن هذا النظام غير ثابت على ضوء ما يحدث من تمدد وتقلّص في الضفة الغربية وقطاع غزة وما يحدث من حيث الاضرار المتواصل بمكانة الفلسطينيين في اسرائيل. لقد أتت انتفاضة الأقصى لتؤكد صحة موقفي ولتزيل القناع مرة أخرى عن مقولة الاستقرار السياسي ومضمون الديمقراطية (وليس الشكل فقط).

أولا: على صعيد الاستقرار السياسي، من الواضح أن الانتفاضة زعزعت أركان النظام السياسي الاسرائيلي واستطاعت تحريك الساحة السياسية الاسرائيلية، ولأول مرة في تاريخ اسرائيل، نحو انتخابات مبكرة بعد سنة ونصف من اجراء انتخابات الكنيست ورئاسة الوزراء وانتخاب ايهود باراك رئيساً للوزراء. قد يعتقد البعض ان هذا الأمر ليس مهماً الى هذا الحد، لكن الحقيقة هي ان القيام باتخاذ هذه الخطوة، خصوصاً على ضوء التقييمات الأولية بأن الانتخابات سوف تؤدي الى خسارة السلطة المعارضة، هي حديث نادر جداً، وقد يكون غير مسبوق في دول تعتمد الانتخابات الدورية أساساً لتناقل السلطة.

رد القيادات الميدانية والشارع الفلسطيني أجبر القيادات الاسرائيلية (وأجزاء واسعة من الجمهور الاسرائيلي) على مراجعة منطلقات وتطلعات السلام الاسرائيلي المنشود

اذا اعتبرنا الانتفاضة في الضفة والقطاع، حدثاً خارجياً بالنسبة لاسرائيل، وإذا كانت «الديمقراطية الاسرائيلية» لا تستطيع ان تصمد في وجه تهديد خارجي (من حيث استقرارها) فإنها بالتأكيد لن تستطيع الصمود في وجه منازعات داخلية تنشأ فيها مستقبلاً بين المجموعات الأثنية والسياسية المختلفة. وبهذا أكدت انتفاضة الأقصى وتداعياتها حسب رأيي بشكل قاطع، افتقار النظام السياسي الاسرائيلي الى الاستقرار المزعوم ومن ثم الى افتقار اسرائيل لركيزة أساسية للديمقراطية.

ثانياً: وهو استمرار لما سبق ويتعلق بمضمون الديمقراطية. الديمقراطية لها (بالإضافة الى الشكليات الخارجية من حيث فصل السلطات واجراء انتخابات دورية والخ)، مضمون جوهري يتعلق بالأساس بالمساواة بين المواطنين، بالحفاظ على الأقليات وضمان الوسائل التي تتيح ذلك. هذه المضامين كانت مفقودة دائماً في النظام السياسي الاسرائيلي وبسببها كان اصلاً من المستحيل منطقياً وعلمياً اعتبار اسرائيل دولة ديمقراطية. وعرض اسرائيل من قبل الأكاديمية الاسرائيلية كذلك يؤكد هشاشة العمل العلمي وتجنده لصالح العمل السياسي الاثني وليس استقلاله، كما هو متوقع في دولة تدعي كونها ديمقراطية.

لقد أتت المصادمات بين قوى الأمن الاسرائيلية ومواطنيها العرب الفلسطينيين (أو جزء منهم، مدعوم معنوياً من الغالبية العظمى للعرب الفلسطينيين في اسرائيل) وقتل ١٣ مواطناً بشكل متعمد على يد قوى الأمن الاسرائيلية التي ارسلت لمواجهة التظاهرات مدججة بالأسلحة الأوتوماتيكية، لتؤكد عدم وجود مضمون جدي للمواطنة العربية في اسرائيل. ورغم كون المواطنة في اسرائيل موضوعاً لبحث آخر أجريه حالياً، إلاّ أنني أود الإشارة بشكل أولي الى حقيقة كون خطاب المواطنة في اسرائيل عندما يكون المعنيون به من العرب الفلسطينيين هو خطاب ينطلق من استعمال المواطنة كأداة للسيطرة وليس كأداة مكتسبة لتمكين الانسان العادي من تحقيق طموحاته وتطلعاته في دولته. بحيث يقوم المسؤول اليهودي (خصوصاً بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة) في توجهه الى العرب بالإشارة الى كونهم مواطنين يجب ان يمتنعوا عن عبور «الخط الأحمر»، ومن ثم الفصل بينهم وبين اخوتهم في الضفة الغربية «غير المواطنين»، الذين يقفون عند «الخط الأحمر» الاسرائيلي في اطار نضاله من أجل المساواة (الذي يتضمن تطلعاً لإقامة دولة فلسطينية مستقلة). ورغم ادراك هذا المسؤول بأن العرب في اسرائيل ليسوا متساوين مع اليهود ويتم الاضرار بمصالحهم يومياً من قبل الدولة ومؤسساتها فهو يستمر في خطابه بالنسبة للديمقراطية والمواطنة المتساوية.. الخ. من الكلام الذي يفصل بين العرب الفلسطينيين واخوانهم في الضفة والقطاع ويحكم السيطرة عليهم بشكل لا يتطلب ثمناً جدياً.

افتقاد اسرائيل الى المواطنة المتساوية ووجود وضع تكون فيه المواطنة العربية أقل بدرجات من المواطنة اليهودية يؤكد وجود نظام فصل (ابرتهايد) في اسرائيل، وبهذا تفتقد اسرائيل الى أهم أسس الديمقراطية . هذه هي حقيقة أساسية يجب شرحها داخلياً وخارجياً حتى يكون بالإمكان تغييرها مستقبلاً. ومن أهم نتائج انتفاضة الأقصى في هذا السياق هو قيام بعض المؤسسات الدولية المستقلة أو التابعة للأمم المتحدة بالتدخل لأجل فحص الاعتداءات الاسرائيلية على حقوق

الانسان الأساسية في الضفة الغربية وقطاع غزة وداخل اسرائيل (داخل الخط الأخضر)، وقد تكون هذه المحاولات المحدودة بداية لتدخلات أكثر جدية في المستقبل، تؤدي الى تدخل دوني جدي بشأن الوضع في الضفة والقطاع وداخل اسرائيل نفسها. هذا التدخل في حال نجاحه سوف يكون خطوة مهمة جداً على طريق تحقيق التطلعات الفلسطينية بإقامة دولة في الضفة والقطاع من جهة، وتحقيق المساواة للمواطنين العرب والفلسطينيين في اسرائيل في دولة ديمقراطية.

٢- السلام المنشود اسرائيلياً: أعادت انتفاضة الأقصى الى أذهان الذين فضلوا تجاهل «السلام الاسرائيلي» من القادة العرب والفلسطينيين، الشكل الحقيقي للسلام الذي أرادت اسرائيل تحقيقه من وراء التوقيع على اتفاقيات أوسلو. لقد تطلعت اسرائيل من وراء التوقيع على اتفاقيات أوسلو سنة ١٩٩٣، واعتماداً على استغلال ظروف الحركة الفلسطينية كذلك (بعد حرب الخليج وضعف الوضع المادي والتنظيمي لمنظمة التحرير ووصول الانتفاضة الأولى الى طريق مسدودة). الى الوصول الى فرض شروط سلامها على الشعب الفلسطيني بحيث تكون التسوية مرتكزة على عدة أسس مريحة من طرفها (كما عبر عن ذلك شمعون بيريس، ويوسي بيلين، واوري سافير، في كتبهم حول اوسلو)، وأهمها:

- الخروج من حالة الصراع اليومي مع الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع وتكليف رموز الحركة الوطنية بمهمة قادة الشرطة الذين يحافظون على أمنها بعدما فشلت هي (أي اسرائيل) في السيطرة على القوى الاسلامية واليسارية في الشارع الفلسطيني.

- الوصول الى حل يتجاهل أو يتناسى مشكلة اللاجئين وحلها حسب قرار الأمم المتحدة ١٩٤. فرض شرطها من حيث مستقبل القدس (الموحدة) وابقاء المستوطنين في أماكنهم الحالية والاستمرار في السيطرة على أجزاء واسعة من اراضي الضفة، وكذلك الاستمرار في السيطرة على الثروات الطبيعية الفلسطينية.

- الوصول الى مصالحة مع الحركة الفلسطينية سوف يمهد لمصالحة أكبر مع العالم العربي.

- التوصل الى تسوية باخسة الثمن، وبالمقابل استمرار السيطرة على الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع.

لقد أتت انتفاضة الأقصى بصوت واضح ينطلق من الشارع الفلسطيني، وليس فقط من قيادته التي ترتبط أوساط فيها باسرائيل بمصالح اقتصادية. هذا الصوت انطلق بالأساس على ألسن القادة الميدانيين ليقولوا لإسرائيل عبر الانتفاضة إنّ أي سلام معها لن يتحقق بثمن زهيد كما خطط له موقّعو أوسلو، وان اسرائيل يجب أن تتعامل وتعمل وفي اطار مساعيها للوصول الى تصالح مع الحركة الوطنية الفلسطينية، على حل كل القضايا التي ترتبت على نتائج حرب ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧ من حيث مشكلة اللاجئين، وتطبيق قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ وإخراج المستوطنين نهائياً من أراضي الضفة والقطاع.

القمع الاسرائيلي للانتفاضة خلال الأسابيع الماضية ومحاصرة المدن والقرى الفلسطينية هو محاولة لإجبار الفلسطينيين / الشارع الفلسطيني والقيادات الميدانية والسياسية على القبول بالشروط الاسرائيلية ولو من باب حقن دماء الشهداء. لكن رد القيادات الميدانية والشارع الفلسطيني أجبر القيادات الاسرائيلية (وأجزاء واسعة من الجمهور الاسرائيلي) على مراجعة منطلقات وتطلعات السلام الاسرائيلي المنشود، وحسب رأيي استعداد باراك المعلق على تمكين الفلسطينيين من سيطرة (ولو جزئية) على الحرم الشريف واستعداده لمناقشة اقتلاع جزء كبير من مستوطنات قطاع غزة والضفة، كما ورد في رده على مقترحات كلينتون الأخيرة يؤكد وجود تفكير ومراجعة اسرائيلية (غير كافية حتى الآن من وجهة النظر الفلسطينية) للمنطلقات الأساسية التي اعتمدها بيريس، بيلين ورابين عندما وقعوا على أوسلو سنة ١٩٩٣. هذا الاستعداد الذي عبّر عنه بعض قادة اليسار في اسرائيل وبعض القادة السياسيين والمثقفين في اسرائيل يؤكد وجود تأثير كبير لانتفاضة الأقصى قد يقود الى تغيير جوهري في مضمون السلام الذي سوف تكون اسرائيل مستعدة للوصول إليه في المستقبل.

الخلاصة

من الممكن الادعاء بأن لانتفاضة الأقصى الأثر الأكبر على تغيرات جدية تجري على الساحة الاسرائيلية، وباعتقادي قد تفوق هذه التغيرات في جديتها وعمقها التام أحداثاً أساسية هزت المنطقة من حيث كبرها وعظم أثرها. على سبيل المثال، من الممكن الادعاء أن آثار انتفاضة الأقصى قد تفوق آثار حرب اكتوبر ١٩٧٣.

على المستوى الاسرائيلي هذا الحدث الذي يجري على الأرض منذ حوالي ثلاثة أشهر أدى الى زعزعة أركان النظام السياسي الاسرائيلي والى ازالة الكثير من الغموض الذي اكتنف هذا النظام من حيث استقراره / عدم استقراره أومدى ديمقراطيته / عدم ديمقراطيته. كما ان هناك علامات لتغيير جدي للرؤية الاسرائيلية الرسمية بالنسبة للثمن الذي سوف تجبر اسرائيل على دفعه مقابل الحصول على مصالحة تاريخية مع الحركة الوطنية الفلسطينية خصوصاً والعالم العربي عموماً.

بالرغم من امكانية أن تؤدي هذه الانتفاضة الى تعاظم قوة اليمين في اسرائيل على المدى القصير وربما وصوله الى السلطة في الانتخابات القريبة، إلاّ انه من الممكن التوقع أن تؤدي بذور التغيير البطيء الجاري على الساحة الاسرائيلية من حيث الاقرار بضرورة معالجة كل جوانب المشكلة الفلسطينية التي ترتبت بالأساس على آثار حرب ١٩٤٨، الى تغيير جدي في المستقبل يؤدي الى الوصول الى سلام حقيقي مبني على مصالحة حقيقية تعتمد القرارات الدولية والمواثيق المتعارف عليها عالمياً أساساً لتسوية عادلة بين الشعبين (في الضفة وقطاع غزة من جهة، وداخل اسرائيل ذاتها من جهة أخرى).